**الجلسة رقم 7: التعاون على مستوى البلد، بما يتضمن متابعة توصيات ومقترحات الأمم المتحدة والآليات الاقليمية لحقوق الإنسان.**

بداية أود أن أعبر عن سروري العميق بمشاركتي في هذه الورشة الاقليمية الحوارية حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة الجلسة التي تركز على "التطبيق" ودور المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، فبدون "التطبيق" تفقد المبادىء والوثائق والاتفاقيات المعنى والمصداقية التي بذل المجتمع الدولي جهداً كبيراً لترسيخها على مدى عقود.

كما تعلمون يختلف الدور الذي يقوم به المجتمع المدني ومدافعين حقوق الإنسان، للمشاركة بمتابعة التوصيات الأممية والإقليمية، من بلد لآخر، حيث تعمل هذه المؤسسات ضمن إطار سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي معين يؤثر على طريقة عملها، إضافة إلى مساحة الحرية المتاحة لها، والقوانين الناظمة لأنشطتها، ففي بعض البلدان قد نجد أن الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية تسعى لتشكيل فريق عمل من كافة الوزارات لتكون مهمته "تطبيق التوصيات"، هذا إلى جانب مشاركة قوية للمجتمع المدني، بينما في بلدان أخرى قد نجد أن التوصيات عائمة ولايوجد متابعة حقيقية لتطبيقها، وهنالك بلدان تقع بين الحالتين. لذا أعتقد أن دور المجتمع المدني والمدافعيين عن حقوق الإنسان، يمكن بداية تقييمه من خلال الاطلاع على كيفية تلقي الدولة للتوصيات الخاصة ومدى احترامها والنظر بجدية لما يقدم لها من مقترحات.

أيضا ينبغي النظر إلى التشريعات الوطنية في كل بلد التي تسمح بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني والصلاحيات المتاحة لها لتمكينها من أداء عملها، وأولها الاستقلالية والحصانة ، حيث يتعين أن تضمن التشريعات استقلالية وحصانة مناسبة للناشطين في هذا الميدان بما ينسجم مع المعايير الدولية كالعهد الدولي للحقوق السياسة والمدنية، والإعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرها.

بالنسبة إلى تجربة اللجنة الوطنية التي أترأسها حالياً في دولة قطر، والتي يسرني مشاركتها معكم هنا. فإن اللجنة حاصة على التصنيف A من قبل التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف، بما يؤهلها للقيام بدور مؤثر في "التطبيق".

هنالك مادة في نص القانون التأسيسي للجنة، تتيح ممارسة صلاحيات واسعة، تقول إنه " على الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التعاون مع اللجنة في أداء مهامها واختصاصاتها وتقديم المعلومات والبيانات اللازمة في هذا الشأن ...". أيضا هنالك مادة تنص على الاستقلالية والحصانة "تتمتع اللجنة بالاستقلال التام في ممارسة أنشطتها المتعلقة بحقوق الانسان، ولا يجوز مساءلة عضو اللجنة جنائياً أو تأديبيا عما يبديه أمام اللجنة ولجانها الفرعية من آراء أو أقوال بالنسبة للأمور التي تدخل في اختصاصها..."

ونظرا لمساحة الحرية والاستقلالية التي تتمتع بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، فإنها تقوم بدور فعال في متابعة توصيات الآليات الدولية والإقليمية، وكمثال على ذلك متابعتها لتوصيات اللجنة التعاهدية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حملت اللجنة هذه التوصيات إلى الجهات الحكومية المختصة من خلال خطة عمل ضمنت اجتماعات مستمرة وحوار بناء وهادىء مع الجهة الحكومية، إلى أن حققت تطبيق فعلي لعدة مواضيع منها إعداد قاعدة بيانات للأشخاص ذوي الإعاقة وهي إحدى توصيات اللجنة التعاهدية التي جرى النقاش بشأنها.

لقد حرصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن لاتقوم بجهود بصورة منفردة، حيث أسست فريقا مشتركاً من عدة مؤسسات من المجتمع المدني وناشطين وخبراء وضمت أخيراً إلى فريق عملها أفراداً يمثلون الحكومة، من أجل توصيل رسالة مفادها أن تطبيق توصيات الآليات الدولية والاقليمية لحقوق الإنسان مسؤولية مشتركة على الجميع أن يعمل على احترامها وتطبيقها.

أما التحديات والدروس المستفادة التي ظهرت أثناء العمل فهي بيرواقراطية بعض الجهات الحكومية وعدم امتلاكها لمعلومات تضمن فهماً كافيا لدور مؤسسات حقوق الإنسان وطرق عملها، مما يؤكد على ضرورة الاستمرار في تدريب وتطوير وبناء القدرات للعاملين في الجهات الحكومية حول مبادىء حقوق الإنسان ودور الآليات الوطنية والاقليمية و الدولية.

وعود على الفكرة الرئيسة من هذه الجلسة، فإن التحديات -وفقاً للبلد- قد تكون كبيرة وصعبة، قد تتمثل في قوانين تضع عوائق أمام عمل المجتمع المدني، وأمام ومدافعي حقوق الإنسان، إن التشريعات التي تنظم تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وكذلك تشريعات تنظيم التجمعات السلمية والتظاهر السلمي، والتشريعات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والأنشطة الإعلامية مهمة جداً من أجل الوصول إلى عمل جدي في تطبيق التوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

إن السؤال الذي يُطرح هنا مالذي يمكن عمله؟ أو كيف يمكن تطوير الواقع للأفضل، أولاً يتعين إيجاد البيئة الخصبة والتربة الصالحة لإنشاء مجتمع مدني وإتاحة حيز مناسب من الحرية وضمان الحصانة والاستقلالية ، ثم على مؤسسات المجتمع المدني أن تكون أكثر عملية في متابعة توصيات ومقترحات الآليات الدولية والأقليمية، عليها أن تبتعد عن الخطابة والتوجيه كاستعمال عبارات مثل" يجب على الحكومات أن تقوم بعمل كذا.. أو كذا.."، عليها أن تتواصل مباشرة مع الحكومة ، وأن تنشىء علاقة متينة من الاحترام المتبادل والثقة في إطار المسؤولية المشتركة لتضع التوصيات واحدة تلو الأخرى ولتقدم للجهة المسؤولة رؤويتها، ومساعدتها الفنية -إن لزم الأمر- للتوصل إلى كيفية تطبيق التوصيات.

من خلال تجربتنا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المؤسسات التي تتمتع بمرونة ولا مركزية الاقتراب من المؤسسات الأكثر بيروقراطية وجذبها إلى مجال عملها بما يتوافق واختصاصاتها بدلاً من الانتظار أن تقوم الجهة الحكومية بذلك من تلقاء نفسها، وقد تعلمنا درساً أن الإيجابية ومد جسور التعاون والحوار دائما تؤتي ثمارها وإن تطلب ذلك بعض الوقت.